مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية

م . د. سعد صالح عيسى

م. بهاء أنور حبش

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت

الملخص

بذلت الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي جهودا كبيرة لتحرير التجارة العربية البينية وبالتالي تنميتها وتطويرها ، إلا إن الواقع الفعلي يشير إلى تواضع نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية ، فبالبرغم من إلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية إلا إن التجارة العربية البينية لم تتم بما يتناسب مع هذا الالغاء التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية ولم يتجاوز ١١% من إجمالي التجارة العربية سنوياً لغاية عام ٢٠٠٩ م ، وهذا يعني إن إزالة القيود الجمركية بحد ذاتها لايؤدي إلى نمو تلقائي في التجارة البينية وإنما هناك جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي تحول دون ذلك والتي سيتم التعرف عليها من خلال هذا البحث وبعض المقترحات التي تساهم في معالجة بعضها من خلال نظرة مستقبلية لها.

ABSTRACT

Arabic countries made great efforts to release the inter Arab trade and then develop and expand it. But the real situation refers to the low level of inter Arab trade comparing with the total Arab trade with world. Inspire of the cancellation of all the taxes and customs restrictions between Arab countries, the Inter-Arab trade doesn't lead to the growth of Inter-Arab trade that match this gradual cancellation and it didn't exceed 11% of total Arab trade yearly until 2009 .

That means that the cancellation of customs restrictions alone doesn't automatically lead to the growth of Inter-Arab trade while there is a lot of obstacles and difficulties not related to customs which stop this growth. These obstacles will be identified and analyzed in this simple research and there is a lot of suggestion which will share in the treatment of some of these obstacles through a futurity sign.

المقدمة

يعتبر تطور التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤١ م . حيث تعد أداة أساسية ومدخلاً هاما للتعاون من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لذلك بذلت الجامعة العربية جهودا كبيرة من اجل تنميتها وتطويرها منذ إنشاء الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، و جاءت منطقة التجارة الحرة العربية التي تعد بمثابة البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨٢ م ، كخطوة عملية في هذا السياق وقد تم بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية هذه عام ١٩٩٨م التي جاءت مع حقبة العولمة التي بدأت معالمها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ م وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ م ، بهدف الحد من الأفكار السلبية للعولمة على الاقتصاديات العربية، حيث اقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على إن تتحقق خلال ١٠ سنوات تم اختصارها إلى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام ٢٠٠٥ م .

ومما تجدر الإشارة اليه أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على السلع المتبادلة بين ١٧ دولة عربية لايعني زيادة التجارة البينية بين الدول العربية بطريقة تلقائية ، إذ مازالت هناك العديد من المعوقات التي تحول دون حدوث هذه الزيادة. ويقع في مقدمة هذه المعوقات عدم توفر الاراده السياسية الكفيلة للتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية كذلك اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية ومحدودية القواعد الإنتاجية وقلة تنوعها ، وضعف البنية الأساسية التجارية التي تشمل النقل بأنواعه والاتصالات والمعلومات في مجال التجارة، فضلا عن تمويلها والتأمين عليها وغير ذلك .

من ذلك جاء هذا البحث للتعرف على أهم معوقات تنمية التجارة العربية البينية والجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ومن ثم نموها وتطورها والمشاكل والمعوقات التي تعترض طريق تنميتها وتطبيقها مع نظرة مستقبليه تتضمن بعض المقترحات من اجل النهوض بها بما يحقق مستويات متقدمة للنمو الاقتصادي العربي .

مشكلة البحث: بالرغم من الجهود المبذولة في إطار مؤسسات جامعة الدول العربية واتفاقيات تنمية التجارة في اتجاه تنمية التجارة البينية وبخاصة بعد إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة الكثير من العقبات غير الجمركية ، إلا إن نمو التجارة العربية البينية لايزال متواضعا ولم تتجاوز ١١% من إجمالي التجارة العربية البينية لغاية عام ٢٠٠٩ م ، وهذا يدل على وجود عوائق يتوجب الإلمام بها ودراستها .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في أن إن وجود كثير من أوجه التكامل في التكوين بين البلدان العربية ووجود بدايات لإنشاء المنطقة التجارية الحرة مع تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر يسهل عملية تطوير التجارة البينية العربية .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل حجم التجارة العربية البينية بعد التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية (١٩٩٩ – ٢٠٠٩ م) ، ثم تحديد العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية ، وبالتالي تقديم المقترحات التي تساعد على نموها وتطورها ضمن نظرة مستقبلية للتجارة العربية البينية .

فروض البحث: إن تطور التجارة العربية البينية لا يتناسب مع وضعية التطور الاقتصادي والاجتماعي بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية ولايبدو في الأفق مايدلل على نجاح فوري لجهود تحرير التجارة العربية البينية .

منهجية البحث: يقوم البحث على المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي معتمدا على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية للدول العربية لتحليل التطور الحاصل في التجارة العربية البينية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث ، إشتمل الأول على نشأة وخطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، في حين تضمن الثاني دراسة تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية ، كما أمكن التعرف في المبحث الثالث على العقبات التي أدت إلى عدم تطورها بالشكل المناسب ، وقدّم المبحث الرابع نظره مستقبليه للتجارة البينية العربية تضمنت عدداً من المقترحات .

المبحث الأول : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية

نظرا للمتغيرات الاقتصادية و الإقليمية و الدولية و أثارها على المنطقة العربية ومنها العولمة الاقتصادية و إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO : WORLD TRADE ORGANIZATION) و تنامي التكتلات الاقتصادية كل ذلك وغيره فرض على العالم العربي خيارين لا ثالث لهما ، إما التكتل لخلق قوه عربية فاعلة في مواجهة التحديات المختلفة التي أفرزتها و تفرزها هذه التطورات ، وأما التهميش وفقدان السيطرة على القرار الوطني الاقتصادي و السياسي فيما لو بقيت الدول العربية تتعامل انفراديا مع العالم الخارجي [1] في ظل عالم يعيش فيه الشمال المستغل مهمشآ للجنوب المستغل .

وفي ظل الفرصة التي منحتها منظمة التجارة العالمية في عام (١٩٩٤ م)* لإقامة التكتلات و الاتفاقيات والاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات و الخاصة بالدول النامية و التكتلات الإقليمية الذي ينظم فترة (١٠) سنوات قابلة للتمديد إلى (١٢) سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي ، برزت أهمية منطقة تجارة حرة عربية من اجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية و الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية [2].

---

[1] سمير المقدسي (التكتل الاقتصادي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين) مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٣ ،سبتمبر ٢٠٠٠ ص١٤٩.

* الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي : مصر ، الجزائر ، البحرين ، المغرب ، الكويت ، تونس ، جيبوتي ، عمان ، قطر ، الامارات ، الاردن ، السعودية ، ومن المؤمل أن يكمل العراق استعدادته للدخول في هذه المنظمة عام ٢٠١٢ .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤ م ،الفصل الثاني عشر،ص٢ .

تم تقديم مشروع منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار مداولات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في (سبتمبر ١٩٩٥ م)، وبناءا على ماطرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر و سوريا و السعودية تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى يراعى فيها أوضاع الدول العربية و تنسجم مع متطلبات التجارة العالمية ، و كانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاث بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة هي [1] :

- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي (والذي لازال غير فاعلاً) و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

-ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية العربية الثنائية القائمة بالفعل، و إقامة منطقة تجارة ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية بشكل كامل وفقا لمبادئ وقواعد موحدة ، ثم ربط هذه المناطق ببعضها .

-التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب يمكن قبولها .

لقد اعد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية استراتيجيه للعمل الموحد لتنمية التجارة العربية البينية تمتد خلال الفترة من العام ٢٠٠٠ م وحتى العام ٢٠٢٠ م ، وقد تضمنت ألاستراتيجيه برنامجا تنفيذيا بأربع مراحل رئيسيه ، أولها يتضمن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم إطلاقها من بداية العام ٢٠٠٥ م ، والثانية في العام ٢٠٠٨ م بإقامة الاتحاد الجمركي العربي ، والثالثة في العام ٢٠١٥ م بقيام السوق العربية المشتركة ، والرابعة في العام ٢٠٢٠ م بإقامة الاتحاد الاقتصادي العربي ، أي بعد أن تكون الكتل الاقتصادية الكبرى قد وصلت الى مستوى متقدم من الوحدة والاندماج .

وقد تبنت الدول العربية الاقتراح الثالث ، كما حرص المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على تكليف الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بإعداد مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى و إن يكون إنشاء هذه المنطقة قائما على ما يلي [2]:

-أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع و احتياجات الدول العربية و أحكام منظمة التجارة العالمية .

-أن يتم إقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري في ما بين الدول العربية خاصة و إن نصوص هذه الاتفاقية تتجه لذلك .

-أن يشمل البرنامج التنفيذي خطة عمل و جدولا زمنيا محددا لإنشاء هذه المنطقة .

وقبل الحديث عن انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية ، لابد من توضيح الشروط التي وضعها البرنامج التنفيذي وكما يلي :

١. الالتزام بالتحرير المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية من قبل كافة الدول العربية الأطراف بتلك الاتفاقية .

التقرير الاستراتيجي العربي ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،
[1] www.Ahram.org..eg/acpss/ahram/2001/11/Rarb38

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٧ م ، ص ١٣٣ .

٢. تلغى كافة القيود الغير جمركية بشكل فوري و ليس تدريجي و المتمثلة بالقيود الإدارية و الكمية النقدية التي تعيق دخول السلع مثل الرقابة على التحويلات و تعقيدات فتح الاعتماد و غيرها .

٣. تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والمقاييس والمواصفات و شروط الوقاية الصحية و الأمنية .

٤. يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية ، ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب ألا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠% من قيمتها النهائية .

٥. تطبيق الإعفاء التدريجي على الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل (رسم الطابع ، الرسوم القنصلية ، رسوم خدمات جمارك ، رسوم مرور ، ضرائب على المستوردات دون خدمات محددة) ، و على كل دولة طرف من تاريخ ١٩٩٨/١/١ م .

٦. يتولى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي المتابعة و التنفيذ و فض المنازعات و تساعده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ و المتابعة ، لجنة المفاوضات التجارية ، لجنة قواعد المنشأ العربية ، الأمانة ، الفنية) .

٧. تتشاور الدول الأعضاء حول الخدمات المرتبطة بالتجارة ، تنسيق النظم و التشريعات و السياسات ، التعاون التكنولوجي و العلمي ، حماية حقوق الملكية الفكرية و تجارة الخدمات .

٨. يجوز لبلدين أو أكثر الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج .

---

(1) : البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م

٩. قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورة أيلول ٢٠٠١ م تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في ٢٠٠٥/١/١ م بدلا من نهاية كانون الأول ٢٠٠٧ م (أي تخفيض الفترة الانتقالية من ١٠ إلى ٧ سنوات) .

هذا وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية ١٧ دولة عربية (*) ، وقد تم إعطاء معاملة تفضيلية لفلسطين التي لن تطبق إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع العربية ، كما منحت السودان فترة سماح لتطبيق الإعفاءات الجمركية تدريجيا بنسبة ٢٠% في مطلع عام ٢٠٠٥ م و تنتهي في بداية عام ٢٠١٠ م ، وكذلك منحت اليمن معاملة مماثلة على إن تخفض رسومها الجمركية أمام السلع العربية المنشأ بنسبة ١٦% سنويا في بداية عام ٢٠٠٥ م و ٢٠% في بداية عام ٢٠١٠ م[1] . ومما يجب ذكره إلى إن منطقة التجارة ألحرة العربية الكبرى تختلف عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة باعتبارها تملك برنامجا تنفيذيا و برنامجا زمنيا واقعيا يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو إضافة إلى لجان التنفيذ و المتابعة [2].

ولابد هنا من ذكر مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية يمكن إيجازها كما يلي [3] :

١. تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء ، كذلك تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل .
٢. التنسيق بين النظام و التشريعات و السياسات التجارية و النقدية و إقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات ، والتنسيق مابين المصارف العربية لتطوير خدماتها و تعزيز تعاونها .
٣. توحيد المواصفات و المقاييس للسلع و المنتجات المتبادلة ، وتعميق و تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية و الأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينهما .
٤. تشجيع الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال و إقامة المشاريع المشتركة .

المبحث الثاني : تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية:-

(*) إن الدول التي لم تنظم الى المنظمة لغاية الآن هي :

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ م ، الفصل الثامن ، ص ١٥١ .

حيدر مراد ، " المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية " ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل (2) الاقتصادي ، عمان ، سبتمبر ٢٠٠٤ ،

(3) www.rezgar.com./debat/show.Art-Asp?Aid=29979

لقد شهد عام ٢٠٠٥ مالتطبيق الفعلي الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تنص على التخفيض الكمركي بنسبة ١٠٠% بين ١٧ دولة عربية ، وبلغ مجموع السلع المحررة ٨٣٢ سلعة ، انطلاقا من الجهود العربية المبذولة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية الواسعة أمام المنتجات و المدخلات الإنتاجية العربية من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب مشتركة للأقطار العربية [1] ، وكان لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي سيكون بموجبها هناك تخفيض تدريجي للضرائب و الرسوم التجارية للفترة المحددة من ١٩٩٨ م و حتى نهاية ٢٠٠٤ م حيث وصلت نسبة الرسوم و الضرائب الجمركية الى الصفر مع بداية ٢٠٠٥ م ، والجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات العربية البينية للسنوات (١٩٩٩ – ٢٠٠٩ م) :

الجدول رقم (١) : تطور الصادرات والواردات العربية البينية

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصادرات العربية البينية (مليون دولار	١٤١٢١	١٦٠٥٣	١٧٢٥٢	٢٠٩٣٤	٢٥٤٧٩	٣٤٦٧٩	٤٨٣٠٠	٥٨٦٠٠	٧١٠٠٠	٩٣٠٠٠	٧٤٧٠٠
الصادرات العربية الكلية	١٧٤٣٣٣	٢٥٨٩١٩	٢٣٩٦١١	٢٤٦٢٨٠	٣١٠٧٢٠	٤١٧٨٢٠	٥٦٩٠٠٠	٦٩٢٥٠٠	٨٠٧٤٠٠	١٠٦٧٨٠٠	٦٠٣٣٠٠
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات	٨.١	٦.٢	٧.٢	٨.٥	٨.٢	٨.٣	٨.٥	٨.٥	٨.٨	٨.٧	١٠.٣
الواردات العربية البينية (مليون دولار	١٣٦٢٠	١٥٧٠٦	١٧٠٨٧	٢٠١٦٢	٢١٧٨٥	٢٩٧٥٤	٤٤١٠٠	٥٣٦٠٠	٦٤٢٠٠	٨٣٨٠٠	٦٧٥٠٠
الواردات العربية الكلية	١٤٠٤١٢	١٤٩٥٨١	١٦٧٥٢٠	١٧٣٨١٠	١٩٩٨٦٢	٢٦٥٦٦٠	٣٥٠٢٠٠	٤٠٠٨٠٠	٥٣٥٣٠٠	٧٠٥٠٠٠	٦٠٣٣٠٠
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالي الواردات	٩.٧	١٠.٥	١٠.٢	١١.٦	١٠.٩	١١.٢	١٢.٦	١٣.٤	١٢.٠	١١.٩	١١.٢
نسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة العربية	٨.٨	٨.٥	٨.٤	٩.٥	٩.١	١٠.١	١٠.٣	١١.٠	١٠.٤	١٠.٣	١٠.٨

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ م) ، (احتسبت النسب من قبل الباحث)

يتضح من الجدول أعلاه إن الصادرات العربية البينية ارتفعت بالقيمة ألمطلقه من ١٤١٢١ مليون دولار عام ١٩٩٩م إلى ٧٤٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ م ، وأن نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد ارتفعت من ٨.١% عام ١٩٩٩ م إلى ١٠.٣% عام ٢٠٠٩ م ، ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام ٢٠٠٠ م لتصل إلى ٦.٢% ، و ارتفعت

---

[1] د رسلان خضور ، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (حالة سوريا) ، مجلة جامعة تشرين العلمية ، مجلد ٢٨ ع ٣ ٢٠٠٦ م وأيضاً علي محمد رمضان الناقوري ، التجارة العربية البينية ، المعوقات وسبل التطوير ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الاردن ، ٢٠٠٤م

الواردات العربية البينية من ١٣٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ م إلى ٦٧٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ م ، كذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية الى الواردات الإجمالية العربية ، حيث ارتفعت من ٩.٧% عام ١٩٩٩ م إلى ١١.٢% عام ٢٠٠٩ م ، أما التجارة العربية ككل فقد ارتفعت من ٢٧٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ م إلى ١٤٣٠٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ م ، وكنسبة مئوية فقد ارتفعت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية بنسبة محدودة من ٨.٨ عام ١٩٩٩ م إلى ١٠.٨ عام ٢٠٠٩ م .

وفيما يتعلق بمعدلات نمو التجارة العربية البينية فيظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (٢):معدلات نمو الصادرات والواردات البينية مقارنة بالإجمالية *

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الصادرات العربية البينية	٣.٦	١٣.٧	٧.٥	٢١.٣	٢١.٧	٣٦.١	٣٣.٨	٢١.٥	٢١.٠	٣١.١	١٩.٧-
معدل نمو اجمالي الصادرات	١٧.٠	٤٧.٩	٨.٨	٣.٥	٢٤.١	٣٠.٤	٣٨.٣	٢١.٧	١٦.٦	٣٢.٣	٣٢.٠-
معدل نمو الواردات العربية البينية	٤.٩	١٥.٣	٨.٨	١٨.٠	٨.٠	٣٦.٣	٣٩.٧	٢١.٦	١٩.٨	٣٠.٦	١٩.٥-
معدل نمو اجمالي الواردات	٥.٤	٦.٤	٧.٦	٦.٥	١٣.٦	٢٤.٧	٢٠.٢	١٤.٥	٣٣.٦	٣١.٧	١٤.٤-
معدل نمو التجارة العربية البينية	٤.٢	١٤.٥	٨.١	١٩.٧	١٥.٠	٣٦.٣	٣٦.٥	٢١.٥	٢٠.٤	٣٠.٨	١٩.٦-

*** اعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، السنوات : ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ م .**

+ احتسبت النسب اعتماداً على مجموع السنة السابقة مطروحاً من السنة اللاحقة مقسوماً على مجموع السنة السابقة مضروباً في ١٠٠% :

معدل النمو = (مج السنة اللاحقة – مج السنة السابقة / مج السنة السابقة) x ١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه إن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية قد تجاوزت معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية في بعض السنين ، ففي عام ٢٠٠٤ م كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية ٣٦.١% في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات ٣٠.٤% ، وكذا الحال عام ٢٠٠٧ م ، وفي اغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية ، باستثناء عام ٢٠٠٩ م حيث كان معدل النمو سالباً بسبب تراجع الصادرات والواردات البينية العربية إلى مستويات قليلة حيث تأثرت التجارة العربية بشكل عام بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة العالمية اذ أدى إنكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره العالمية الى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية ، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء الرئيسيين الى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية وتراجع الواردات العربية أيضاً .

وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات ، ففي الأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كان معدل النمو في الواردات البينية أعلى مما هو في الواردات الكلية ، في حين كان معدل نمو الواردات البينية سالباً عام ٢٠٠٩ بسبب تراجع حجم الواردات البينية . وكان أعلى معدل نمو للتجارة العربية البينية عام ٢٠٠٥ م إذ بلغ ٣٦.٥% ، في حين كان أقل معدل نمو عام ٢٠٠٩ م اذ كان سالباً بمقدار ١٩.٦% .

وبالعودة إلى اتجاهات التجارة العربية البينية نلاحظ إن معظم الصادرات و الواردات تتركز بين دول عربية متجاورة فقط لانخفاض كلفة النقل و سهولة التسويق ، فقد تمركزت صادرات العراق البينية بين دولة مجاورة واحدة وهي سوريا بنسبة ٨٦% من صادراتها

البيئية عام ٢٠٠٩ م ، و تمركزت صادرات ليبيا البينية إلى دولة مجاورة واحدة وهي تونس بنسبة ٥٠% لنفس العام . و تمركزت الصادرات البينية لتونس الى ليبيا بنسبة ٤٧% ، وتمركزت صادرات سلطنة عمان الى الإمارات العربية بنسبة ٥٢% ، فيما تركزت واردات الأردن من السعودية ٥٥% للعام ٢٠٠٩ م ، والبحرين من السعودية ٨٤% ، وقطر من الإمارات بنسبة ٤٠% والعراق من سوريا بنسبة ٧٦% لنفس العام [1] .

ويلاحظ من هيكل التجارة العربية البينية أن السلع الزراعية شكلت حصة ١٥.٢% من الصادرات البينية دون تغيير يذكر بالنسبة للسنوات السابقة ، بينما استأثرت فئة الوقود والمعادن على حصة ٢٧.٣% من الصادرات البينية ، منخفضة عن حصتها السابق للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ والتي كانت بنسبة ٣٠.٤% بعد تراجع أسعار النفط في الأسولق العالمية . وأصبحت المصنوعات تشكل أعلى نسبة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من ٤٧% عام ٢٠٠٤ م الى ٥٤.٢% عام ٢٠٠٨ م .

جدول رقم (٣) : الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام ٢٠٠٨ م

السلعة	الصادرات %	الواردات %
الوقود والمعادن	٢٧.٣	٢٤.٧
الزراعية	١٥.٢	١٨.٥
المصنوعات	٥٤.٢	٥٣.٨
سلع غير مصنفة	٣.٣	٣.٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ م ، ص ١٧٧ .

وفي جانب الواردات البينية يفترض أن تكون قد أخذت نفس التصنيف وبنفس النسب من الناحية النظرية مضافاً إليها قيمة الشحن والتأمين ، وعلى الرغم من اختلاف أساليب التسجيل والتصنيف فقد حافظت الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة للصادرات السلعية البينية .

وحسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية يأتي النفط الخام في مقدمة السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني العربي بنسبة ٨.٥% من إجمالي الصادرات العربية البينية عام ٢٠٠٨ م ، ثم الغاز الطبيعي بنسبة ٣% للعام نفسه ، ثم سلع مصنعة كالبتروكيماويات والمصنوعات الأساسية والمتنوعة الأخرى .

جدول رقم (٤)

السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني عام ٢٠٠٨ م

السلعة	القيمة في الصادرات البينية (مليون دولار)	الحصة في الصادرات البينية (%)	متوسط النمو السنوي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)
النفط الخام	٤٧٢٩	٨.٩	٣٥.١

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ ، ص ١٧٦ ..

غاز طبيعي	١٤١٢	٢.٦	٤٣.٠
بولي بروبلين	١١٧٥	٢.٢	٣٠.٠
أسلاك وكابلات	٩٣١	١.٦	٦٢.٦
ذهب غير نقدي	١٣٥٣	٢.٥	٢٠.٦
ألمنيوم وسبائك الألمنيوم	٨٤٣	١.٧	٢٩.٧
منشآت حديد أو صلب	٥٨٠	١.٠	٤٦.٦
مجوهرات	٦٥٠	١.٢	٢٦.٩
أدوية	٣٣٦	٠.٦	٨٠.٠
بوليمرات البروبلين	٤٦٠	٠.٨	٣٦.٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ م ، ص ١٧٨

مما تقدم يمكن أن نستنتج إن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة ولغاية نهاية فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة ، فقد ارتفعت من ٨,٨% عام ١٩٩٩ م إلى ١٠,٣% عام ٢٠٠٥ م وهذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة حيث كانت ٩,٤% عام ١٩٩٠م و٩,٧% عام ١٩٩٤ م ، ثم ارتفعت إلى ١٠.٨% عام ٢٠٠٩ م وهذا يدل على إن هناك عقبات ومعوقات عديدة يمكن ان تحد من أهمية وأثار منطقة التجارة الحرة العربية وأن اتفاقيات تحريرالتجارة العربية وتخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاءها لايؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري البيني العربي بشكل تلقائي .

المبحث الثالث : معوقات تنمية التجارة العربية البينية

إن الإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم الكمركية ، والتي بدأت مراحل تطبيقها منذ عام ١٩٩٨ حين تم خفض الرسوم بنسبة ١٠% لتصل نسبة التخفيض إلى ١٠٠% مع بداية عام ٢٠٠٥ م بدلا من عام ٢٠٠٧ م ، لايتناسب مع النمو المخطط له في التجارة البينية العربية ونجاح منطقة التجارة الحرة العربية ، وقد واجه هذا العمل جملة من المعوقات والمشاكل من أهمها :

١ . عدم فاعلية أي سياسة أو إجراء متخذ لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة تمهيدا للانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطورا في إطار التعامل العربي ، فمنطقة التجارة الحرة (رغم أهميتها) لاتمنح الدول العربية أي ثقل تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى كونها تعنى بالتبادل البيني ، في حين إن الاتحاد الجمركي يعكس موقفا موحدا وسياسات و إجراءات موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع بقية دول العالم [1] .

٢ . ضعف و تراجع مستوى شبكات الاتصال و النقل بين الدول العربية مما أدى إلى سيطرة آلية التبادل بين كل دولة و جارتها بشكل أساسي مع بعض الاستثناءات ، وكما ذكرنا سابقا عن نسب التبادل الحاصل بين الدول المتجاورة استيراداً وتصديراً ، فقد أكدت بعض الدراسات أن تكلفة نقل حاوية واحدة من السعودية إلى المغرب يكلف أكثر من تكلفتها إلى أوربا أو إلى أمريكا ، كما أن تكلفة نقل بضاعة من سوريا إلى المغرب أكثر من قيمتها

مجموعة باحثين ، " التعاون المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦١ .

[1] الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة " ، ط ١ ،

إلى أي دولة أوربية ، لذلك لابد من تطوير شبكة الاتصالات سواء البرية أو البحرية أو الجوية بما يساعد على انسياب السلع و الخدمات .

٣ . سيطرة المصنوعات على النسبة الكبرى من التجارة العربية البينية ، فقد شكلت نسبة ٥٤.٨% تلتها الوقود والمعادن بنسبة ٢٥% و أخيرا الزراعية بنسبة ١٧% لعام ٢٠٠٨ م ، بعد أن كانت النسبة لصالح الوقود والمعادن بما يقرب من ٥٣% عام ٢٠٠٥ م ، وبالتالي يبدو إن هناك نجاح محدود في ردم فجوه كبيره كادت أن تطيح بجهود تطوير منطقة التجارة العربية الكبرى وذلك من خلال تطوير المصنوعات عن طريق مشاريع مشتركة عربية ، وعند استمرار النجاح نستطيع تعظيم القيمة المضافة وزيادة الإرباح و الربحية و تحسين ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و تحقيق الأمن الاقتصادي و الغذائي وزيادة معدل الاستثمار [1] .

٤ . ربما كانت منطقة تجارة حرة من هذا النوع تؤدي سابقا إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير إلا إنها جاءت متأخرة في فترة تحرير التجارة على المستوى العالمي (في ظل منظمة التجارة العالمية) و في ظل مناطق التجارة الحرة للدول العربية مع دول و تكتلات أخرى ، وبالتالي لم يعد هناك الكثير من المزايا الخاصة التي تمنح للمنتجات العربية ، فالمزايا نفسها تمنح للعديد من دول العالم .

٥ . هناك اتجاهات متزايدة لربط الدول العربية بالعالم الخارجي (عبر منظمة التجارة العالمية و الشراكة الأوربية المتوسطة و مناطق التجارة الحرة الثنائية) وهذه تفرض أولوياتها في اغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية العربية – العربية ، فهناك ١٢ دولة عربية أعضاء في منطقة التجارة العالمية ، و هناك ١٠ عشر دول عربية دخلت في منطقة تجارة حرة ثنائية لبعض الدول العربية مع دول غير عربية .

٦ . اعتماد الدول العربية في عملها و غذائها و تكنولوجيتها على العالم الخارجي و الغربي تحديدا وقد أشار بعض الباحثين ومسؤولي الجامعة العربية إلى إن العالم العربي يعتمد على الاستيراد في سد الفجوة الغذائية التي يعانيها رغم إن المرحلة التي أعقبت الطفرة النفطية العربية الأولى ، شهدت اهتماما بمشرع الأمن الغذائي العربي و أجريت أبحاث و دراسات و مشروعات في كل البلاد العربية في هذا الشأن ولم ينفذ منها شيء [2] .

٧ . غياب الإرادة السياسية التي تكفل التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجه إقامة السوق العربية المشتركة و بالتالي تأثر التعاون الاقتصادي بالخلافات و الأجواء السياسية بين الدول العربية ، فضلا عن اعتماد اغلب اقتصاديات البلدان العربية على إيرادات الجمارك و الضرائب لسد احتياجاتها المالية و التنموية .

٨ . ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المطلوبة ، والافتقار الى الكوادر الإدارية و الفنية المؤهلة و المدربة وعدم إلمامها بكثير من القوانين .

٩ . عدم وجود جهاز تنفيذي تعطى له كافة الصلاحيات لمراقبة و متابعة تنفيذ منطقة التجارة العربية و كذلك عدم الاتفاق على لجنة تحكيم يتم من خلالها تسوية المنازعات و البت في اية مسألة من شأنها عرقلة تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة ، والاتفاق حول القضاء الذي يتم التحكيم على أساسه .

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ م ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

[2] جريدة الشرق ،" السوق العربية المشتركة ، محلك سر " ، عدد ٢٧ مارس ٢٠٠٨ م .

١٠ . هناك عدد من المعوقات التي تعاني منها منطقة التجارة الحرة العربية التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة ومنها [1]:-

- **بالرغم من النص الصريح الموجود في البرنامج يحظر وضع قيود إمام السلع العربية إلا ان العديد من الدول العربية تصر على وضع قيود غير جمركية على الكثير من السلع .**
- **المبالغة في حماية القطاع الزراعي من جانب معظم الدول العربية كما تقوم أحيانا بفرض الحضر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء .**
- **عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي للمنطقة بالرغم من احتلالها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي.**
- **صعوبة تنقل الأفراد و رؤوس الأموال بين الدول العربية .**
- **التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية .**
- **غياب الشفافية و المعلومات حول التعامل و التبادل التجاري بين الدول الأعضاء التي تقلل من فعالية هذه المنطقة بالمستقبل إذا ما استمرت بهذه الصورة الموجودة عليها التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية .**

١١ . يمكن أيضآ التعرف على أهم العوائق التي تعيق نمو التجارة العربية البينية و كما يلي [2] :

- **عوائق ذات طابع فني أهمها التشدد في الاشتراطات و الإجراءات الصحية و البيئية و كذلك طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة وعدم الاتفاق على قواعد منشأ عربية تفصيلية .**
- **عوائق ذات طابع إداري وتتمثل في ضعف الخبرات في آليات العمل التكاملي وكذلك التعقيد وكثرة الوثائق و الورقيات وكذلك مشاكل النقل و العبور و إجراءات فحص العينات و التخليص و التفتيش عند المعابر الحدودية عوائق تتعلق بالبيئة التجارية ونقص المعلومات الاقتصادية والنقل ، وضعف البنى الأساسية .**
- **عوائق و قيود نقدية تتجسد في الرقابة على النقد و القيود على إجراءات تحويل العملات وكذلك التشدد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية وكذلك تعدد أسعار الصرف أحيانا .**

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، " السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٦٥ .

[2] رسلان خضور : " تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية – حالة سوريا " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث ، مجلد ٢٨ ، ٢٠٠٦ م

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

بالرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية في ١٩٩٨\١\١ م ومرور كل هذه الفترة على إنشائها ، فأن الدول العربية لم تحسن استغلال هذا التكتل في تحسين معدلات التبادل التجاري فيما بينها وفي زيادة حجم الاستثمارات البينية والدخول في تحالفات وشراكات ، ولم تحسن استغلال هذا التكتل أيضا في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية ، كذلك وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية ومؤسساتها لتحرير التجارة العربية البينية ومن ثم تطويرها وتنميتها ، فقد أثبت الواقع العملي أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية لازال متواضعآ ، حيث أن إلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية لم يؤد الى تناسب التجارة العربية البينية مع الإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية اذ لم تتجاوز النسبة ١١% من إجمالي التجارة العربية سنوياً لغاية عام ٢٠٠٩ م ، وكانت نسبة الصادرات البينية العربية الى الصادرات الكلية ١٠.٣% عام ٢٠٠٩ ، ونسبة الإيرادات العربية البينية الى الكلية ١١.٢% للعام نفسه ،بينما كانت النسبتين ٦% و ١٠.٥% على التوالي لعام ٢٠٠٠ م ، وهذا يعني إن إزالة القيود الجمركية بحد ذاتها لاتؤدي إلى نمو تلقائي في التجارة البينية وإنما هناك جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي تحول دون ذلك .

من جانب آخر فإن الموقف التفاوضي العربي مع الاتحاد الأوربي كان ضعيفاً إلى درجة كبيره ،اذ لم يتم التفاوض على أساس تكتل اقتصادي عربي موحد ، وانفردت كل دوله عربية بتوقيع اتفاقيه شراكه مع الاتحاد الأوربي دون تحقيق ميزات تمكنها من حماية اقتصاداتها من منافسة السلع والخدمات التي ستتدفق من دول الاتحاد إلى الدول العربية الموقعة على الاتفاقية ، حيث ستحظى السلع الأوربية بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى منتجات الدول العربية الأخرى ، وكذلك لاتؤمن اتفاقات الشراكة النفاذ المطلوب للمنتجات العربية إلى الأسواق الأوربية (زراعية ومنسوجات) ، فضلآ عن أنه ليست هناك اي ضمانات بتدفق استثمارات أوربية إلى البلد العربي الشريك ، كذلك تمثل الشراكة الأوربية - المتوسطية اتفاقات ثنائية بين الاتحاد الأوربي والدولة العربية الشريكة ، وتطال فقط الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي أي إنها لاتشمل بقية الدول العربية الأخرى الأمر الذي سينعكس سلبا على التبادل التجاري العربي البيني داخل منطقة التجارة الحرة العربية ، نظرا للمنافسة التي ستواجهها السلع العربية من السلع القادمة من دول الاتحاد التي تتمتع بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى المنتجات العربية .

كذلك فأن الدعوة الأمريكية التي أطلقها الرئيس الأمريكي في ٢٠٠٣/٥/٩ م لإقامة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطيه في غضون عشر سنوات تضم الولايات المتحدة الأمريكية مع ٢٣ دولة من منطقة الشرق الأوسط (أغلبها عربية) وما يسمى بدولة (إسرائيل) تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بحدود حرة مابين العرب

والإسرائيليين بحيث يكون لأمريكا اليد العليا في المنطقة ، وهي مشروطة تتطلب من الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية إن تغير نظمها السياسية والتعليمية والاقتصادية وبالتالي هويتها .

ومن جهة أخرى أدى غياب إستراتيجية عربية موحدة (موقف تفاوضي عربي موحد) في إطار انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية إلى القبول بشروط الأطراف المفاوضة الأخرى في المنظمة مما افقد الدول العربية الكثير من المميزات التي تمنحها المنظمة للدول المنظمة إليها كالمعاملة التفضيلية والإعفاءات ومنح الاقتصاديات الأقل نموا فترة أطول لإعادة هيكلية اقتصادياتها كذلك فأن تعدد الاتفاقات الإقليمية والدولية في ظل غياب إستراتيجية عربية موحدة تجاهها قد يخلق مزيدا من التعقيدات تفقد منطقة التجارة الحرة العربية القدرة على خلق كيان اقتصادي له ثقله في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، ذلك إن فتح الأسواق القومية يصطدم بالتوجه العالمي الجديد نحو إعادة تكتل أسواق العالم في ظل ترتيبات إقليمية جديدة .

التوصيات :

١ . تبرز الحاجة هنا إلى تفعيل اتفاقية منطقة التجارة العربية وتسريع العمل بإجراءات الانضمام ورفع القيود الجمركية والإدارية وتطبيق الاتفاقات وتشجيع القطاع الخاص على لعب دور في تفعيل المبادلات التجارية داخل المنطقة وتشجيع الادخار المحلي والاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة داخل المنطقة وذلك لمنح المستثمرين الضمانات المحفزة على الاستثمار وخاصة فيما يتعلق بتحويل الإرباح وحق التملك وإنشاء المشاريع والإعفاءات المختلفة وحماية استثماراتهم من المصادرة والتأميم ، وتشجيع التصدير إلى داخل المنطقة .

٢ . لايمكن في ظل سيطرة الدولة على قطاعات إنتاجية وخدمية واسعة تحقيق طفرة في التبادل التجاري العربي البيني خلال فترة زمنية قريبة ، إذن لابد من استمرار دول عربية أعضاء في المنطقة من ان تمضي قدما في إصلاح وتصحيح أوضاعها الاقتصادية ، ولكي يتحقق ذلك لابد من خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام التي يمكن للقطاع الخاص القيام بأعمالها وتطوير إنتاجياتها وخصوصا التي لا تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد المحلي وترشيد الإنفاق الحكومي والحد من الهدر ومكافحة الفساد ، وتقديم الدعم المادي لمراكز البحث والتطوير الصناعي وتشجيع المبادرات الفردية الخلاقة والمبدعة وتشجيع مبادرات القطاع الخاص والادخار المحلي والاستثمار لتحقيق معدلات نمو مقبولة تمكن الدولة العضو في المنطقة من تنويع هياكل إنتاجها وبالتالي قدرتها على التصدير والمنافسة .

٣ . تعزيز السوق العربية المشتركة والذي هو السبيل الوحيد لتفعيل الدور العربي على الساحة الاقتصادية الدولية الذي يتطلب التوافق بين الاراده السياسية والاقتصادية إي المزاوجة بين الاراده والإدارة، ومما يساعدنا في ذلك إن عدد الدول المنظمة إلى السوق العربية المشتركة لغاية عام ٢٠١٠ م بلغ ١٧ دولة تشكل تجارتها نسبة ٩٣% من إجمالي التجارة العربية ولم يبق خارجها سوى خمسة دول مع إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقا لمواصفات الدول المستوردة ، هذا إلى جانب توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية وتفعيل دور الاتحادات العربية ودور الغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال في تنمية التجارة البينية .

٤ . إن اتخاذ خطوات جريئة في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سيساهم بلا شك في تحقيق طفرة في حجم المبادلات التجارية البينية وسيخلق بيئة جاذبة للاستثمار (محلية،أجنبية) ، وسيزيد من قدرة المنتجات العربية على منافسة المنتجات الأجنبية الواردة من الخارج وسيوفر دعما بالموقف التفاوضي العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وفتح الأسواق والهجرة والديون ، كما سيحقق جزءآ من شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي وشروط تفاعلها مع المؤسسات المالية الاقتصادية الحكومية الدولية وكذلك إنشاء مركز معلومات للتجارة العربية يتولى توفير البيانات التفصيلية عن المعلومات التسويقية في الدول العربية في حال توفر الإرادة السياسية وإيجاد تزاوج بينها وبين الإرادة السياسية .

٥ . وفي ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية التي تمثل تحديا كبيرا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها فأن الخيار المتاح لها هو مابين التكتل والتكامل والتجمع بدلا من الانقسام والتشرد والتبعثر ، فقد وصلت دول الاتحاد الأوربي إلى الوحدة المالية بالرغم من الاختلافات في الأعراق واللغة والتاريخ واختارت خيار التجمع والاندماج وذلك إدراكا منها إلى إن مصالحها الاقتصادية تحتم عليها ذلك ، فما بالنا نحن العرب حكومات وقطاعات خاصة ومؤسسات إن تدرك عظم التحديات وان يسعى إلى تحقيق مصالح الأمة العربية من خلال تبني سياسات وبرامج واقعية تسندها الاراده السياسية والشعبية ليضمن لنا مكانا ملائما في الخارطة السياسية والاقتصادية العالمية .

الخاتمة :

منذ الثمانينات من القرن الماضي والجامعة العربية تسعى لتنمية التجارة العربية البينية وتحقيق ما أسمته (الاتحاد الاقتصادي العربي) الذي لا تقل أهميته بالنسبة للدول العربية عن أهمية الاتحاد الأوربي بالنسبة لأقطاره ، ومن الناحية الاقتصادية على الأقل ، حيث كان العرب السباقين في طرح مشروع الاتحاد وحتى قبل الأوربيين الذين استطاعوا إن يصلوا إلى درجات متقدمه وحولوا تطلعاتهم إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع ، إما العرب فلا زالوا يخططون ويضعون المشاريع المستقبلية ، ولا زال التطبيق محدودا وغير مثمر النتائج ،

ولازالت نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية متواضعآ والجهود المبذولة مشتتة ، لذا يحتاج الوطن العربي إلى إستراتيجية طموحة وكفوءة تنقله من حال التشرذم والتفكك والقطرية إلى حال الوحدة والاندماج والسوق العربية المشتركة بعد إيصال الاقتصاديات العربية إلى مرحلة متقدمة تكون فيها مهيأة للاندماج والتوحد كسوق واحدة تنعدم فيها الفوارق وتلغى الحدود والقيود الكمركية والضريبية وأي معوقات أخرى .

المصادر

١- سمير المقدسي : " التكتل الاقتصادي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين " ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٣،سبتمبر ٢٠٠٠ م .

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٩٧ – ٢٠٠٩ م .

٣- التقرير الاستراتيجي العربي : " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ، الشبكة العنكبوتية : www.Ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/11/Rarb38.btm

٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : " البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لاقامة منطقة تجارة حرة عربية " ، القاهرة ، ١٩٩٧/٢/١٩ م .

٥- حيدر مراد : " المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية " ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي من ٢٠-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ م ، الأردن .

٦- مصطفى العبد الله الكفري : " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ، الشبكة العنكبوتية :

www.rezgar.com/debat/show.Art-Asp?Aid=29979

٧- على محمد رمضان الناقوري : " التجارة العربية البينية ، المعوقات وسبل التطوير " ، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الاردن ، من ٢٠-٢٢ سبتمبر، ٢٠٠٤ م .

٨- تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤/٢/١٥ م .

٩- مجموعة من الباحثين : " التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة " ، الطبعة الأولى . مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان / بيروت ، ٢٠٠٠ م .

١٠ - جريدة الشرق : " السوق العربية المشتركة ... محلك سر " ، ٢٧ مارس ٢٠٠٨ م .

١١- عبد المطلب عبد الحميد : " السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة " ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣ م .

١٢- د. رسلان خضور: " تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (حالة سوريا) " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية / سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.